

## الحقد كمرشد في السياسة

السيناريو العسكري، بل كان يظن بأن سيناريو 9 نيسان «البغدادي» سيطبق على دمشق بوسائل أخرى.

لم يملكه الوسواس تجاه البيت الأبيض وهو الشيوعي، ولا وسواس الزعيم الشيوعي السوري الذي وقف من أجل «الوحدة العربية» وفلسطين ضد موسكو، التي دعمت خالد بكداش في أزمة الحزب الشيوعي السوري عامي 1971-1972، ولا وسواس الزعيم المعارض للنظام السوري الذي بنى جنين معارضته على نطفة معارضة اتفاقية فصل القوات في الجولان، والتي هندسها هنري كيسنجر عام 1974.

في مقابلة مع جريدة «النهار» (28 أيلول 2003)، قدّم الترك نظرية «الصفير الاستعماري»، في رأي إيجابي بالأميركي، وما فعله بـ«العراق المغزو والمحتل»، قال إن «الإمبركان نقلوا المجتمع العراقي من الناقص إلى الصفير».

وفي حوار آخر مع صحيفة «نيويورك تايمز» (مترجم على موقع «الرأي» في 23 آذار 2005) يعلن الأستاذ الترك ما يلي: «أنا على يقين بأن المشرق الأوسط جاهز للسير في الطريق نحو الديمقراطية. نحن جاهزون للتخلص من الديكتاتورية. نحن نتفق مع الأميركيين في ذلك».

وعلى ايقاع ما حصل في بيروت في 14 آذار 2005 ضد السلطة السورية، والذي جرى بدوره كانعكاس لصراع واشنطن ودمشق على بلاد الأرز في مرحلة ما بعد بغداد 2003، تم تشكيل «إعلان دمشق» (16 تشرين الأول 2005) كـ«جبهة عريضة معارضة» تنهياً لكي تلعب في دمشق دور «14 آذار بيروت» وقيلها دور «المعارضة العراقية في مؤتمر لندن» (كانون أول 2002). لم تكن واشنطن في هذا الصدد تجاه دمشق، بل كانت تريد شيئاً آخر، بحسب مديرة الشؤون العامة في السفارة الأميركية في بيروت، جوليت وور، التي أشارت إلى أن «الولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير النظام في سوريا، بل إلى تغيير تصرفاته» (جريدة «السمير»، 14 تشرين أول 2005)، محددة تلك التصرفات في ثلاث مسارات، على التوالي، العراق، وفلسطين (علاقاته مع «حماس» و«الجهاد»)، ولبنان.

بالمجمل، كان الترك بين تصريحه ذاك في جريدة «النهار» وتأسيسه لـ«إعلان دمشق» لا يختلف عن السيد عبد العزيز الحكيم، لما أجاب، في مقابلة تلفزيونية، «لماذا استعنت بالأميركان؟»، قال «لقد قتل صدام حسين المئات من آل الحكيم».

في مرحلة ما قبل 28 تشرين أول 1980، لم يكن رسمه للسياسة هكذا، بينما في مرحلة ما بعد 30 أيار 1998، كان يشبه السيد الحكيم والكثير من المعارضين العراقيين، الذين كانوا ذوي نزعة ثأرية متولدة عن «الحقد»، وهو الوجود المحرّك لعملية رسم السياسة بحكم ما لاقوه من آلام من صدام حسين.

كان ملفتاً للنظر أن ظاهرة الأستاذ الترك لم تكن شخصية، بل عامة عند الكثيرين من المعارضين السوريين، في «إعلان دمشق» و«المجلس» و«الائتلاف»، وخاصة عند السجناء السياسيين السابقين، أو عند المنفيين. في المقابل، فإن الكثيرين من «الموالين»، في اصطافات الأزمة السورية، وبعضهم كان من المعارضين السابقين، أصبحوا في خانة «المعارض الموالي»، ينطلقون من نزعة تعاكسية مع الاسلاميين، بحيث أن الأخيرين، أيضاً، هم من يحدد اتجاه هؤلاء عبر «التعاكس»، المتولد من خلال مفاعيل «رهاب الإسلاميين»، وليس «الاختلاف».

في المكتب التنفيذي لـ«هيئة التنسيق»، والذي كان يعد بمئات السنين مجموع سنوات سجن أعضائه، لم يكن «الحقد» و«النزعة الثأرية» مرشدين للسياسة، بل كان ينظر للسياسة بوصفها «إدارة ممكنات لشأن عام غير شخصي»، في بحث عن حل تسويي للأزمة السورية كان هاجس وهدف «الهيئة»، منذ التأسيس عام 2011. ويبدو من خلال «جنيث3» أن هذا الاتجاه التسويي قد انتصر عند غالبية المعارضين السوريين. كان لينين يردد دائماً «الحقد مرشد سيئ في السياسة».

\* كاتب سوري

### محمد سيد رصاص \*

ذهبت إلى حمص للقاء الأستاذ رياض الترك، بعد أيام قليلة من صدور بيان المطارنة الموارنة ضد الوجود العسكري السوري في لبنان، في 20 أيلول 2000. سألته عن رأيه في البيان، فأجاب «يجب أن نؤيد، وأن لا نعارض، كل من يقف ضد النظام السوري، مهما كان مضمون الموقف، وبغض النظر عن صاحبه». أجبت «هؤلاء يتابعون ما بدأه بشير الجميل الذي تحالف مع إسرائيل». كان ردّه «أعرف ذلك». عندئذٍ، قلت له العبارة التالية، «أنت قائد الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي، ولكن قائده هو النظام السوري، الذي يقودك، من خلال اتجاهك، إلى بناء مواقفك عبر التعاكس معه».

لم يكن الأستاذ الترك هكذا قبل اعتقاله ما بين 28 تشرين الأول 1980 و30 أيار 1998. وإن كان قد أعطى ملامح عن شيء من ذلك، عندما طبّق مقولة «لا نعارض كل من يقف ضد النظام السوري مهما كان مضمون الموقف، وبغض النظر عن صاحبه» على الصراع المسلح بين «جماعة الإخوان المسلمين» والسلطة السورية، والذي انفجر مع حادثة مجزرة مدرسة المدفعية - حلب (16 حزيران 1979).

قاد «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي» و«التجمع الوطني الديمقراطي» (أسس في كانون الأول 1979)، إلى تكتيك سكوتي عن «الإخوان» من دون تأييد أحد طرفي الصراع. طرح خطأ ثالثاً مختلفاً عنهما، وهو «الخط الوطني - الديمقراطي»، والمقدم في بيان «التجمع»، في 18 آذار 1980، والمتضمن لبرنامج تغيير جذري، للأوضاع السورية القائمة.

في شباط 1980، وحينما أُفرج عن القيادي في «المكتب السياسي»، عمر قشاش، ردّ الأستاذ الترك بالتجاهل على رسالة شغوية ودية قدمتها السلطة للحزب. ذكر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء علي دوبا، قشاش، حين التقاه في مكتب رئيس شعبة الأمن السياسي، اللواء أحمد سعيد صالح، بـ«المشترك اليساري بين البعث والشيوعيين، أمام يمينية الإخوان المسلمين».

وخلافاً لما يظن الكثيرون، فإن «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي» لم يكن له أي خطوط مع «الإخوان المسلمين»، في أحداث 1979-1982. بل فُتح أول خط معهم عام 1999، دون علم أمين عام «التجمع»، الدكتور جمال الآتاسي. وذلك في توجهٍ عند الأستاذ الترك نحو تكوين استراتيجية لإنشاء «جبهة عريضة معارضة»، يتم من خلالها تجاوز صيغة «التجمع الوطني الديمقراطي»، إذ اجتمعت الآراء حوله بأنه غير مؤهل لمواجهة استحقاقات ما بعد الوفاة المتوقعة، آنذاك، للرئيس حافظ الأسد.

كانت استراتيجية وتكتيك 1979 - 1980 مبنيان على استغلال ظرف الصراع بين طرفين متخاصمين، من أجل طرح «خط ثالث»، مع التركيز ضد التناقض الرئيسي، السلطة؛ بالتزامن مع السكوت، عن ما اعتبر، تناقض ثانوي، «الإخوان المسلمون». وهو، أيضاً، استراتيجية وتكتيك اتبعهما زعيم «جبهة القوى الاشتراكية»، حسين آيت أحمد، في فترة الصراع بين العسكر الجزائريين و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، عقب انقلاب 11 كانون الثاني 1992.

هنا كانت المعارضة، بلبنتها الأولى، قد انبنت ضد السلطة السورية، عبر الوقوف ضد الدخول العسكري السوري إلى لبنان في 1 حزيران 1976، والذي كان مدعوماً من واشنطن، ودون موافقة موسكو.

وعندما دخلت العلاقات الأميركية - السورية في مرحلة الصدام، بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي، كولن باول، دمشق بعد ثلاثة أسابيع من سقوط بغداد بيدي واشنطن (9 نيسان 2003)، لم يكن رأي الترك بعيداً عن رأي أحد المعارضين، القائل وقتها بأن «وقوف الدبابة الأميركية عند مدينة القائم الملائمة للبوكمال شبيه بوقوف الباص المتجه إلى دمشق من حلب عند استراحة حمص». ولو أن الترك كان أكثر حنكة كي لا يتوقع

مواجهة غضب يتصاعد، ونفور عام وصل إلى حد أن بعضاً ممن يرفضون التنازل عن تيران وصنافير هم من داعمها السابقين.

القبض على الصحفيين والمحامين والنشطاء وصل ذروته في أزمة الجزيرتين. رعب سلطة عبد الفتاح السيسي من فتح ثواقب في جدار الأسوار التي شيدها أمام طموح المصريين في الكرامة والديمقراطية عن طريق التظاهر بإعداد كبيرة نسبياً أمام نقابة الصحفيين في الخامس عشر من إبريل في جمعة «الأرض عرض» دفعه إلى تحويل شوارع القاهرة إلى ثكنة عسكرية في عيد تحرير سيناء، خوفاً من امتداد حمى التظاهر والاحتجاج إلى الصفوف المتأخرة من الجماهير التي ترفض بطبيعة الحال التنازل عن الجزيرتين، وتشعر أن هناك شيئاً ما يدبّر بليل وفي الخفاء ضد مصالح الوطن العليا وحدوده المتعارف عليها قبل أن توجد دولة تسمى السعودية في الأصل. يدرك السيسي أن شعبيته تهاوت، وأن



تحولت سلطات الأمن المصرية إلى ما يشبه عصابات عنف منظم رسمية ترعاها السلطة من أموال المواطنين. السلطة التي ترعبها مجرد دعوة إلى التظاهر تترك أن العصابات المدججة بالسلاح هي حمايتها الوحيدة في

## لا دولة وطنية ترتكب الجريمة التي عاشها المصريون في 25 إبريل

خطيئته في التفريط في تيران وصنافير قد تكون المسمار الأول في نعش نظامه الذي يحاول أن يستمد قوته من تحالف ممالك الصحراء لضخ أموال تنعش خزينة الدولة الخاوية.

المشهد المصري يومها، أوضح أن السلطة التي استمدت شرعيتها من القضاء على حكم الإخوان بتظاهرات مليونية في طريقها إلى الانهيار، لأن الأنظمة لا تحميها القوة العسكرية فقط، وإن نجحت في ذلك مرة أو مرات، فلن تبقى قادرة على مقاومة رياح الحرية، خاصة عندما يرتبط الأمر بالتفريط في الأرض.

\* روائي وصحافي مصري

## دولة الوطنية

4. من موقع ايمانه بعلمنة الدولة والمجتمع والتربية والثقافة، وانطلاقاً من فكره البراغماتي أيد اتفاق الطائف كتسوية سياسية قادرة على وقف الحرب وإعادة هياكل الدولة ومؤسساتها باعتبار ذلك الهدف الوطني الحاسم للبنانيين، ولكنه رأى أنّ هذا الاتفاق يحتاج لكي يمثل مدخلاً حقيقياً إلى بناء دولة قوية قادرة عادلة منفتحة على التطور لاستيعاب المعطيات الاجتماعية والسياسية على نحو سلمي وديمقراطي، إلى قوى سياسية من نوع جديد. في ضوء ذلك أكد أن الحوار المطلوب هو الذي يتوجه لتقديم الإجابات الواضحة عما عدّه اتفاق الطائف ركائز تثبيت الكيان وهويته القومية وبناء الدولة العادلة وتعزيز العيش المشترك ورسم اطر الصراع الديمقراطي بين اللبنانيين على فكرة الأفضل في نظامهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

5- في موازاة قلقه المعرفي المنطلق من هاجس التغيير فقد حمل هم إصلاح القضاء باعتبار أن القضاء هو أساس دولة القانون والمؤسسات. سبعة مؤلفات كتبها في هذا المجال، وعشرات المقالات والمحاضرات ركزها على المحاكم واستقلال المحاماة وواقع وأفاق السلطة القضائية واستقلالها. لقد كان واضحاً لديه انه لا علمانية ولا ديمقراطية ولا جمهورية ولا مؤسسات دستورية بمعزل عن دولة القانون. وربما كان انتماؤه إلى عائلة عريقة بممارسة القضاء من الحوافز

\* أستاذ جامعي